مجتمع

اليابان توسّع حالة الطوارئ بسبب كورونا

وسّعت اليابان حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس كورونا إلى أربع مناطق أخرى بالإضافة إلى العاصمة طوكيو، بعد ارتفاع قياسي في عدد الإصابات، فيما تستضيف العاصمة دورة الألعاب الأولمبية. وأعلن رئيس الوزراء يوشيهيدي سوغا حالة الطوارئ في سايتاما، وكاناغاوا، وتشيبا، بالقرب من طوكيو، وكذلك في مدينة أوساكا (غرب البلاد)، اعتباراً من يوم الإثنين المقبل وحتى 31 أغسطس/ آب المقبل. وسيتم تمديد إجراءات الطوارئ المعمول بها بالفعل في طوكيو وجزيرة أوكيناوا حتى نهاية أغسطس/ آب المقبل. (أسوشييتد برس)

الفيضانات تعزل أكثر من 300 ألف شخص ببنغلاديش

أدّت فيضانات موسمية وانزلاقات تربة إلى عزل أكثر من 300 ألف شخص في قرى في جنوب شرق بنغلاديش ومصرع عشرين شخصاً على الأقل، بينهم ستة من اللاجئين الروهينغا. وتجتاح أمطار شديدة الغزارة المنطقة المحاذية للحدود بين بنغلاديش وميانمار، حيث يقيم نحو مليون لاجئ من الروهينغا في مخيمات. وقال المسؤول الإداري عن المنطقة مأمون الرشيد، إنّ «الفيضانات عزلت نحو 306 آلاف شخص في منطقة كوكس بازار، وقد غمرت سبعين قرية على الأقل». ونُقل نحو 36 ألف شخص إلى مدارس وملاجئ، بحسب مسؤولين. (فرانس برس)

أطفال تيغراي ونساؤها جياع

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» أن نحو 100 ألف طفل في منطقة تيغراي في إثيوبيا قد يعانون من سوء التغذية الحاد بصورة تهدد حياتهم في الأشهر الإثني عشر المقبلة، بزيادة عشرة أمثال عن متوسط المستويات السنوية. وقالت المتحدثة باسم «يونيسف» ماريكسي ميركادو، بعد عودتها من تيغراي، إن النساء الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية الحاد. أضافت: «يجب الوصول من دون عوائق إلى تيغراي وعبر المنطقة، من أجل توفير الدعم الذي يحتاجه الأطفال والنساء بصورة عاجلة».

من جهته، قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ينس لايركه، إن المنظمة بحاجة إلى هواتف تعمل بالأقمار الصناعية ومعدات اتصالات مهمة أخرى في عمليتها لتقديم المساعدات في تيغراي، وحث الحكومة الإثيوبية على منح التصريح لمثل هذه المعدات.

أخيراً، حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن المساعدات الغذائية التي قدمها لإقليم تيغراي ستنفد هذا الأسبوع. وكان قد أعلن مطلع الشهر الجاري استئناف توصيل المساعدات إلى الإقليم الذي يعاني أزمة غذائية وصلت إلى حد المجاعة. وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة، فإن أكثر من 400 ألف من سكان الإقليم يعانون المجاعة حالياً. ومنذ أكثر من 8 أشهر، يشهد الإقليم اشتباكات بين القوات الحكومية الإثيوبية وقوات جبهة تحرير تيغراي.

(أسوشييتد برس، رويترز)

(ادواردو سو تيراس/ فرانس برس)

قانون أوكراني يلغي الروس

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع توقيع الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، في وقت سابق من يوليو/ تموز الجاري، مشروع قانون «الشعوب الأصلية الأوكرانية»، يتخوّف أبناء البلاد الروس الذين استبعدوا من الحقوق الواردة في القانون من زيادة تهميشهم، في ظل مواصلة السلطات الموالية للغرب في كييف منذ عام 2014 العمل لاستبدال التعامل باللغة الروسية بالأوكرانية في كل مجالات الحياة.

ويمنح مشروع القانون المثير للجدل الشعوب الأصلية حق تقرير المصير داخل أراضي البلاد، وتحديد وضعها السياسي في إطار الدستور والقوانين الأوكرانية، وتعزيز مؤسساتها الاجتماعية والثقافية، ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء مؤسسات تعليمية ووسائل إعلام خاصة بها. ويلحظ أيضاً توفير كل متطلبات حماية الشعوب الأصلية من الإبادة الجماعية، أو أي عنف وإكراه جماعي. وباعتبار أن القانون يحدد الشعوب الأصلية بـ «تلك التي لا دولة لها»، سقطت تلقائياً حقوق الناطقين بالروسية، علماً أنه اهتم خصوصاً بشعوب شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا أحادياً إلى أراضيها عام 2014، وبينهم أولئك من أبناء عرقية تتار القرم الموالين لسلطة كييف وليس موسكو. ويرى رئيس الجالية الروسية في أوكرانيا، قسطنطين شوروف، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن «القانون الجديد يتعارض مع بنود الدستور الأوكراني وينتهك بعضها، ولا يحقق بالتالي هدفه المحدد بالمساهمة في تعزيز الأمة الأوكرانية وتنميتها».

ويعتبر شوروف أن «القانون سيعزز النزعة القومية في المجتمع الأوكراني، بعدما قسّم المواطنين إلى شعوب أصلية وأقليات عرقية، وثبّت عدم مساواة المواطنين في الحقوق، وأهمها التعليم».

ويشير إلى أنه «بين أمثلة انتهاك قانون الشعوب الأصلية الدستور الأوكراني مخالفته البند العاشر الذي يورد أن اللغة الأوكرانية هي لغة الدولة، لكن مع ضمان استخدام اللغة الروسية وحمايتها على غرار باقي لغات الأقليات».

وبالتطرق إلى تأثير القانون على أوضاع السكان ذوي الأصول الروسية، يرى شوروف أن «القانون سيعزز انعدام التفاهم بين السلطة الأوكرانية، والمواطنين المصنفين باعتبارهم أقليات، علماً أن كُثراً منهم يعيشون على الأراضي الأوكرانية حتى قبل ظهور تتار القرم، وبينهم روس ويهود ومجريون وبولنديون. وما يجب التنبه له هنا ليس فقط تجاهل القانون للتاريخ، بل انتهاكه الدستور مباشرة عبر فرضه مبدأ التمييز في الحقوق الممنوحة للمواطنين». أثار قانون «الشعوب الأصلية الأوكرانية» استياء روسيا، ودفع رئيسها فلاديمير بوتين إلى وصفه في حديث «الخط المباشر» مع المواطنين في نهاية يونيو/ حزيران الماضي بأنه «قبيح، ولا يمكن تفسيره إلا بأنه موقف غير ودّي للقيادة الأوكرانية، وصولاً حتى إلى مقارنة تداعياته باستخدام نوع من أسلحة الدمار الشامل». إلى ذلك، ندد مجلس الدوما (النواب) الروسي بـ «إهانة القانون للذاكرة التاريخية، ومحاولته مجدداً دق إسفين بين الشعبين الروسي والأوكراني، وشعوب أصلية أخرى في أوكرانيا». وأكدت وزارة الخارجية الروسية أن «القانون يتعارض مع مضمون الاتفاق الدولي للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري الصادر عام 1965، واتفاقات دولية رئيسية أخرى».

وقدمت موسكو شكوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حددت فيها مجموعة انتهاكات، بينها تقييد حقوق الأقليات العرقية واللغوية، وحرمانها من التعليم العام والعالي بلغتها الأصلية، وحظر بث المحطات التلفزيونية والإذاعية الناطقة باللغة الروسية.

وكانت الرادا العليا (البرلمان) في أوكرانيا تبنت في الأول من يوليو/ تموز الجاري بغالبية 326 صوتاً مشروع قانون «الشعوب الأصلية» الذي أحاله الرئيس زيلينسكي على البرلمان في 18 مايو/ أيار الماضي، وشدد على أن تبنيه «ضروري بعد بضعة عقود من التأجيل، إذ تجب حماية الأقليات العرقية من أجل تجنب تكرار الوضع السائد في شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس الموالية لروسيا»، والتي تعيش منذ عام 2014 نزاعاً عسكرياً بلا تسوية نهائية تلوح في الأفق.

ويبدو أن سكان منطقة دونباس التي تضم مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك، باتوا غير متفائلين بتسوية أوضاعهم داخل أوكرانيا، ما يجعلهم يتوجهون للحصول على الجنسية الروسية بعد تسهيل إجراءات تجنيس المقيمين في شرق أوكرانيا، وهو ما فعله أكثر من نصف مليون منهم حتى الآن.

إقبال وإعفاءات

زاد إقبال سكان «جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» المعلنتين من جانب واحد على الجنسية الروسية، بعدما وقع بوتين في إبريل/ نيسان 2019 مرسوم تسهيل إجراءات منح جنسية بلاده لهم، مع تحديد فترة النظر في الطلب بثلاثة أشهر كحدّ أقصى، مع إعفائهم من الشروط الخاصة بمدّة الإقامة داخل روسيا، وغيرها.

الغلاف

تكمن خطورة الحرائق التي تشهدها الولايات المتحدة، والتي تقضي على مساحات شاسعة من الغابات، في امتداد تأثيرها إلى مساحات واسعة، وسط تحذيرات من اضطرار البلاد إلى التعايش معها

حرائق أميركا

إنذار بيئي وصحي: السمّ في الأجواء

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

المسافة بين مدينة نيويورك الواقعة على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وبين كل من ولايتي كاليفورنيا أو أوريغون على الساحل الغربي، أكثر من ألفي ميل. لم تكن هذه المسافة الشاسعة كافية لحماية سكان نيويورك من تبعات الحرائق المشتعلة بعيداً عنهم. فقد حملت الرياح والجفاف الدخان المنبعث من حرائق الغابات في الساحل الغربي ووسط الولايات المتحدة إلى الساحل الشرقي، ما أدّى إلى ارتفاع مؤشرات سوء حالة الهواء في سماء نيويورك، واكتست سماء المدينة بما يشبه الضباب. ونصحت السلطات المسؤولة في نيويورك، ومدن أخرى مثل فيلادلفيا، السكان الذين يعانون من الربو أو أمراض القلب بالإضافة إلى النساء الحوامل وآخرين تجنّب الأنشطة في الهواء الطلق. ووصلت نسبة التلوث في نيويورك إلى مستويات فاقت مدناً مثل كالكوتا في الهند، التي تعاني من جراء تلوث الهواء.

يقول صاحب أحد الأكشاك الصغيرة المنتشرة على أرصفة مانهاتن، حيث يبيع الصحف والمجلات، لـ «العربي الجديد»: «كان لون السماء غريباً على نحو لم أشاهده من قبل. نرى الكثير من الضباب في سماء نيويورك في الشتاء ولكن ليس بهذا اللون المائل للأصفرار وسط الصيف. لم أعرف أن للموضوع علاقة بالحرائق على الساحل الغربي، بصراحة، لم أتصور أن تبعات دخان تلك الحرائق قد تصل إلينا. لكن عندما سمعتهم في الراديو يتحدثون عن ذلك، اعتقدت في البداية أنني لم أفهم ما قالوا. وفي النشرة التالية، تأكدت أن ما سمعته كان صحيحاً. هذا مخيف».

ونقل تقرير نشر على موقع الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) عن عالم الغلاف الجوي رايان ستوفر، ارتفاع مستويات تلوث الجسيمات الدقيقة فوق 170 على مؤشر جودة الهواء، وهو مستوى يعتبر ضاراً حتى للأشخاص الأصحاء.

ولم تشهد مدينة نيويورك هذا الحجم من مستويات التلوث بالجسيمات منذ أكثر من عقد. وتظهر صور الأقمار الصناعية تغطية الدخان الناجم عن الحرائق لمساحات واسعة من الولايات المتحدة وتحركه تجاه الساحل الشرقي. وتشير الوكالة إلى أن ارتفاع مستويات التلوث وحمل الرياح لجزيئات السخام (ضبوب من جسيمات الكربون، من نواتج الاحتراق غير الكامل للهيدروكربونات) ليس بجديد، لكن لم تكن الكثافة في السنوات الماضية كبيرة إلى هذه الدرجة بشكل يمكن أن يلحظه المرء في سماء نيويورك بشكل عادي. تحمل الرياح جزيئات السخام، المعروفة باسم PM2,5، التي تنتج عن الحرائق من الأشجار والنباتات لمسافات بعيدة. وتعدّ هذه الجزيئات خطيرة، وخصوصاً إذا كانت متواجدة بالهواء بكثافة كبيرة. ويمكن أن تسبب عدداً من المشاكل الصحية عند استنشاقها.

ويقدّر المركز الوطني للإحصاء في الولايات المتحدة أن النيران طاولت حوالي مليون و600 ألف فدان هذا العام، أي أكثر من خمسة أضعاف مساحة مدينة نيويورك. والتهمت ألسنة النيران المشتعلة في أكثر من 12 ولاية أميركية وبعض المناطق في كندا الأشجار والمباني والمزارع والسيارات والمواشي وكل ما وجدته أمامها. الصور المأخوذة من تلك المناطق مرعبة، حيث يحارب رجال ونساء الإطفاء السنة نيران وكانهم وسط جهنم. وبحسب المركز، فإن نحو 22 ألف شخص يعملون على إطفاء هذا النيران في الولايات المتحدة حالياً. وتتفاوت طواقم العمل هذه 86 حريقاً مستعاراً على الأقل في جميع أنحاء الولايات المتحدة من أصل ستّين ألف حريق سنوياً. وتقع معظم هذه الحرائق في الولايات الغربية، حيث ترتفع نسبة الجفاف. وعلى الرغم من أن الحرائق ليست بالأمر الجديد على تلك الولايات، لكن المختصين يلاحظون أن فترة انتشارها أو موسمها أصبح أطول في ظل ازدياد فترات الجفاف والحر. في هذا السياق، كانت حاكمة ولاية أوريغون، كيت براون، قد حذرت، خلال مقابلة لها على محطة «سي أن أن» الإخبارية، من زيادة نسبة تلك الحرائق، لافتة إلى أنها ستصبح الوضع الطبيعي الجديد الذي يجب التكيف معه. وقالت: «حرائق الغابات أصبحت أكثر شراسة ومن الواضح أن هناك تحديات أكبر في التعامل معها وهي واحدة من علامات التغير المناخي وتأثيراته. يجب أن تكون هذه صرخة إنذار من أجل العمل لمكافحة إمكانية إشعالها للغابات أكبر مع زيادة الجفاف والنباتات الجافة. بالإضافة إلى ما سبق، تزيد بسبب تلف الغطاء النباتي في فصل الصيف، الناجم عن نقص سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. هنا، يشير الخبراء إلى زيادة عدد الذين يتركون المدن في ولايات كاليفورنيا وينتقلون بالقرب من الغابات، وقد اتسعت رقعة المناطق السكنية التي يتم تشييدها بالقرب من الغابات بسبب زيادة الطلب عليها، الأمر الذي يزيد من نسبة الحرائق.

ويزيد ارتفاع متوسط درجات الحرارة بسبب التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة يجعلان الأرض مهيأة لإمكانية اشتعال تلك النيران لمدة أطول وانتشارها بشكل أسرع وأوسع. كما تشتعل المئات منها بسبب الصواعق التي تزداد نسبتها وحدّتها مع التغير المناخي، لتصبح إمكانية إشعالها للغابات أكبر مع زيادة الجفاف والنباتات الجافة. بالإضافة إلى ما سبق، تزيد بسبب تلف الغطاء النباتي في فصل الصيف، الناجم عن نقص سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. هنا، يشير الخبراء إلى زيادة عدد الذين يتركون المدن في ولايات كاليفورنيا وينتقلون بالقرب من الغابات، وقد اتسعت رقعة المناطق السكنية التي يتم تشييدها بالقرب من الغابات بسبب زيادة الطلب عليها، الأمر الذي يزيد من نسبة الحرائق.

وتشير ورقة بحثية صادرة عن «خدمات البحث في الكونغرس» الأميركي نشرت في 15 يونيو/ حزيران الماضي، إلى أن معدل الحرائق في الولايات المتحدة بين عامي 2011 و2020 وصل إلى أكثر من 62 ألف حريق بري سنوياً، وأن تلك الحرائق تغطي نحو 7,5 ملايين فدان سنوياً. وخلال العام الماضي، طاولت النيران 10 ملايين فدان. كما تشير إلى أن نحو أربعين في المائة منها تحدث في ولاية كاليفورنيا. وبالمقارنة بين تسعينيات القرن الماضي وما بعد عام 2000، فإن مساحة الأراضي التي تحترق سنوياً تضاعفت.

وبالإضافة إلى التبعات المناخية الناجمة عن تلك الحرائق، فإنّ الخسائر الاقتصادية ضخمة وتشكل عبئاً متزايداً على اقتصاد تلك الولايات. ويقسم الخبراء تلك الكلفة والخسائر إلى أقسام عدة، منها الكلفة الناجمة عن المحاربة الفعلية لتلك الحرائق

حرائق الغابات أصبحت أكثر شراسة (جوش إيديلسون/ فرانس برس)

62000
معدل الحرائق السنوية التي شهدتها أميركا ما بين 2011 و2012 بحسب «خدمات البحث في الكونغرس»

الحرّ يُرهق الغزيّين المصابين

يعيش الغزيّون، وخصوصاً المصابين من جرّاء العدوان الإسرائيلي، يوميات صعبة في ظلّ ارتفاع درجات الحرارة، وانعدام وسائل التبريد

غزة ـ **محمد الحجار**

مع ارتفاع درجات الحرارة، وعدم قدرة عائلات كثيرة على شراء وسائل التهوية والتبريد، تتحول العديد من منازل الغزيين إلى ما يشبه الأفران. ويقضي العديد من المرضى والمصابين من جراء العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع ومسيرات العودة، جلّ وقتهم في البيت، ما يضاعف معاناتهم.

وارتفعت أسعار المراوح الكهربائية مع اشتداد الحصار وإغلاق المعابر الذي استمر بعد العدوان الإسرائيلي الأخير. ويُصبح الأمر أكثر صعوبة للذين يعيشون في مخيمات أو في بيوت سقفها من الأسبست (معدن يستخدم في مجال البناء وتسقيف المنازل والعوازل الداخلية والخارجية وأنابيب صرف المياه والأدخنة والتهوية) بسبب عدم عزلها الحرارة.

أصيب أحمد أبو العطا (31 عاماً) خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، بشظايا صاروخ استهدف منزلاً في حيّ الشجاعية شرقي مدينة غزة. واليوم، يعاني من الام حادة في ظهره. وتزداد معاناته في الوقت الحالي مع اشتداد درجات الحرارة، إذ تزيد من الام ظهره، وخصوصاً أن بعض الشظايا ما زالت عالقة في جسده، وقد فضّل الطبيب تجنّب إجراء عملية جراحية له، لكون الشظايا قريبة من العمود الفقري، ما قد يسبب له إعاقة جسدية. ويعيش أبو العطا ظروفاً اقتصادية صعبة، ولا يملك ثمن مروحة كهربائية، ما يدفعه إلى الجلوس خارج المنزل. ويقول أبو العطا لـ«العربي الجديد»: «عشنا أوقاتاً صعبة كثيرة خلال العدوان الأخير على القطاع. لكن على الرغم من أنّ المستشفى كان مليئاً بالمصابين، فيما الظروف الصحية كانت صعبة في ظلّ تفشي فيروس كورونا، يبقى المستشفى أفضل من المنزل. على الأقل، تتوافر أجهزة التكييف. أما المنزل، فالتيار الكهربائي غير متوافر فيه. كذلك فإنّني لا أملك المال لشراء مروحة كهربائية، وأكتفي بتلك المعلّقة في السقف».

وأصيب خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع أكثر من 8050 شخصاً، منهم 1900 أصيبوا بجروح بالغة، وقد صُنّفت 90 منها شديدة الخطورة. ومن بين المصابين 560 طفلاً و380 امرأة و91 مُسناً، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية. وواجه البعض صعوبات كبيرة من جرّاء نقص الأدوية على مدار شهرين بعد العدوان بسبب إغلاق المعابر. وتفاقمت مع اشتداد الحرارة، كحال نادر حمادة (28 عاماً) وشقيقه إبراهيم حمادة (25 عاماً). أُصيب الشقيقان خلال القصف الإسرائيلي الذي استهدف عائلة أبو حطب في مخيّم الشاطئ، وتعرّض نادر لكسر في ساقه اليمنى، الأمر الذي اضطره إلى تجبيرها حتى يتمكن من العودة إلى المشي بعد نحو خمسة أشهر. إبراهيم أيضاً أصيب في ساقه اليسرى، وقد تشوهت، ويعيشان في منزل سطحه اسبستي وجدرانه متصدعة. ويقول نادر لـ «العربي الجديد»: «بسبب الأسياخ، أشعر بوجود كتلة نار في عظامي. أحتاج إلى التكييف على مدار الساعة، كما أخبرني الطبيب، لكن في غزة نواجه انقطاعاً في التيار الكهربائي، فضلاً عن عدم قدرتي على شراء جهاز تكييف أو مروحة». يضيف أنّ كثيرين في المخيم يضعون فراشهم أمام الأبواب ليتنعموا ببعض النسمات، «وهذا حالي للحدّ من الألم». بدوره، يقول شقيقه إبراهيم إنّه يشعر بأنّ ناراً تشتعل في قدمه بسبب الأسياخ. كذلك فإنّ الرغبة في حكّ قدمه يجعلها تلتهب في أحيان كثيرة. ويتكرّر هذا معه في المساءات ويعجز عن النوم. يقول: «أحاول الحصول على مسكنات ومضادات حيوية، لأنّ الكثير من الأدوية لا تتوافر في المستشفيات، حتى إنّ مفعول المسكنات المتوافرة لا يفي بالغرض».

في وضح النهار، لا يكاد أحد من سكّان مخيم الشاطئ، غربيّ مدينة غزة، يغلق باب منزله علّهم ينعمون بنسمات قليلة بدلاً من البقاء داخل منازلهم، خصوصاً المنازل الأسبستية المطلة على شاطئ البحر في الجزء الجنوبي للمخيم. ويشكو كثيرون واقع منازلهم المتردي، حتى إنّ المراوح لا تجدي نفعاً في ظلّ ارتفاع درجتي الحرارة والرطوبة. تقول فتحية عثمان (60 عاماً) لـ«العربي الجديد» إنّ ارتفاع درجات الحرارة يشعرها بالضيق، خصوصاً أنّها مريضة بالسكري والضغط. وتشير إلى أنّ الاكتظاظ داخل المخيم يرتفع عاماً بعد عام، وتزيد نسبة البناء، ما يجعل المخيم أشبه بعلبة، ليعاني الأهالي في فصل الشتاء والصيف على حدّ سواء. وتقول عثمان لـ«العربي الجديد»: «نحصل على مياه ملوثة، وتتداخل مياه البحر مع المياه الجوفية، وهذا معروف لدى المنظمات الدولية حتى. وفي محاولة للتخفيف من الحرّ، نغسل وجوهنا بمياه شديدة الملوحة، ما يؤثر في البشرة، وقد توجهت إلى عيادة الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) لعلاج بشرتي. نعاني شتاءً وصيفاً، حتى من المياه التي نغتسل بها».

يعجزون عن البقاء داخل المنزل (محمد الحجار)

يعايش يوميات صعبة (محمد الحجار)

وقد وصلت في السنوات الخمس الأخيرة إلى نحو مليارَي دولار سنوياً، بحسب مركز مكافحة الحرائق الوطني المشترك بين الوكالات (NIFC)، ومقره ولاية إيداهو. وهناك ما يتعلق بما يسميه المختصون بالخسائر المباشرة، بما فيها الخسائر المتعلقة بالممتلكات كالبيوت والسيارات والمحلات التجارية. وتشير تقديرات العام الماضي إلى أنها وصلت إلى عشرين مليار دولار. لكن هناك تبعات «غير مباشرة» بما فيها انخفاض قيمة الأملاك في تلك المناطق ومعها خسائر في نسبة الضرائب والعائدات وكلفة التبعات الصحية على سكان تلك المناطق، بما فيها التلوث الناجم عن تلك الحرائق ناهيك عن الخسائر في القطاع السياحي وخسائر تنظيف التبعات البيئية كتلوث الأنهار وغيرها. وتقدر بأنها وصلت في عام 2020 إلى ما بين نحو 130 و150 مليار دولار في كاليفورنيا وحدها.

وتلفت منظمة «هيدواتر ايكونوميكس» (Headwaters Economics)، وهي منظمة أميركية مستقلة غير حكومية تعنى بالبحث والدراسات حول تحسين تنمية المجتمع واستغلال الأراضي، إلى أن عدد المباني التي تضررت ودمرت، بما فيها البيوت والمحلات التجارية والمباني العامة، خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة بسبب الحرائق البرية، وصل إلى قرابة التسعين ألف مبنى في الولايات المتحدة. في هذا السياق، تشير إلى أن الحديث عن مساحة الدمار الكلي أو ضريبتها النيران من دون الحديث عن أمور أخرى لا «يرقى إلى مستوى قياس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية المتنوعة لحرائق الغابات. علاوة على ذلك، فإن التركيز حصرياً على حجم حرائق الغابات يغفل التمييز المهم بين حرائق الغابات «الجيدة والسيئة». إذ تعد النيران عملية بيئية ضرورية وتوفر فوائد للنظام البيئي. فيمكن أن تؤدي حرائق الغابات الكبيرة منخفضة الشدة، حيث لا توجد منازل، إلى تجديد الغابات وتجديد التربة، بينما يمكن أن تؤدي حرائق الغابات الصغيرة شديدة الخطورة التي يصعب السيطرة عليها وقمعها بسرعة إلى نتائج مأساوية.

طاولت النيران نحو مليون و600 ألف فدان هذا العام

اشتعال 85 % من حرائق البراري يعود إلى أخطاء بشرية

مهما تكن الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحرائق البرية، فإن الحكومة الفيدرالية كما الحكومات المحلية تواجه تحديات شديدة في ما يخص التعامل مع تبعاتها بعيدة المدى، والتي لا تقتصر على الولايات التي تنشب فيها الحرائق. بل إن تبعاتها أكبر كذلك على مناطق أخرى ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل خارجها.

العراق يحقق في بيع بطاقات تلقيح مزورة

تحقق وزارة الصحة العراقية في ما أشيع عن شراء بعض المواطنين الرافضين الحصول على اللقاحات المضادة لكورونا بطاقات تلقيح مزورة، الامر الذي قد يساهم في تفشي الفيروس بشكل اكبر

يؤمن البعض بضرورة الحصول على اللقاحات (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

كربلاء ـ **وليد الصالحي**

تزامناً مع إطلاق السلطات حملات في العاصمة العراقية بغداد لحثّ المواطنين على تلقي اللقاحات المضادة لفيروس كورونا الجديد، وفرض عدد من الوزارات والدوائر الحكومية قيوداً على غير الحاصلين على اللقاحات من مراجعين وموظفين، بما فيها منع السفر خارج البلاد، يلاحظ انتشار تزوير بطاقات التطعيم الصحية في مقابل مبالغ مالية تراوح ما بين 50 و200 دولار. وعادة ما يلجأ رافضو اللقاحات إلى شراء هذه البطاقات، التي تُرصد في مدن عدة، من بينها بغداد وكربلاء والأنبار وبابل وغيرها. وخلال الأيام الماضية، سجّلت البلاد ارتفاعاً في أعداد الإصابات والوفيات بكوفيد-19 تجاوزت حاجز الـ 13 ألف إصابة ونحو 70 حالة وفاة يومياً، وسط تحذيرات من خروج الأوضاع عن السيطرة وعدم قدرة المستشفيات على استيعاب المزيد من الحالات الحرجة.

ويتصدر العراق الدول العربية لناحية أعداد الإصابات التي تجاوزت حاجز مليون ونصف مليون إصابة، في وقت تجاوز فيه عدد الوفيات 18 ألف وفاة، بحسب عداد موقع «وورلد ميترز»، وسط تشكيك في الأرقام. إذ يتوقع خبراء أن تكون أعلى في ظل ضعف الإجراءات التنظيمية في المستشفيات وتوجه الكثير من المواطنين للعلاج على نفقتهم الخاصة بدلاً من المستشفيات الحكومية التي تعاني تراجعاً كبيراً في خدماتها.

وأثارت البطاقات المزورة هذه جدلاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً أن الدوائر والمؤسسات الرسمية تطلب إبرازها. إلا أن حديث المدير العام لدائرة صحة بغداد الكرخ، جاسب الحجامي، عن وجود بطاقات تلقيح مزورة متورط فيها موظفون في القطاع الصحي، وتصل سعر البطاقة الواحدة إلى 200 دولار، زاد من تناقل المواطنين لهذه الأخبار. ونقلت وسائل إعلام محلية عن الحجامي قوله إنّ «الموظفين المشاركين في التزوير سيُفصلون من الوظيفة ويحالون على القضاء». يضيف: «رافقت الأيام الأولى لانطلاق حملة التلقيح دفع رشىً وتزوير للحصول على بطاقة التلقيح التي تؤكد حصول الشخص على اللقاح من دون أن يكون قد تلقاه فعلاً. وحتى الآن هناك بطاقات مزورة يصل سعرها إلى مائتي دولار».

مكاتب وعصابات متخصصة بالتزوير تتورط في الظاهرة الجديدة

البطاقة المزورة لن تنفع حين تصدر البطاقة الإلكترونية

ويصف هذا الفعل «بالمشين» الذي يشبه «من يدفع لقاتل ماجور ليقتله. أما من يحصل على الرشوة ويتولى التزوير فهو قاتل ماجور يتحمل إثم كل من مرض أو مات بسببه». هنا، يؤكد أن «البطاقة المزورة لن تنفع حين تصدر البطاقة الإلكترونية التي تعتمد البيانات الحقيقية المسجلة في دوائر الصحة»، مشيراً إلى أن «هناك أشخاصاً يجري التحقيق معهم حالياً في دائرة صحة الكرخ ساهموا في هذه الأفعال المشينة، وسيُفصلون من الوظيفة ويُحالون على القضاء لينالوا جزاءهم العادل».

في المقابل، ينفي المدير العام لدائرة صحة كربلاء، صباح الموسوي، في حديث لـ «العربي الجديد»، وجود أو رصد أي عمليات بيع للبطاقات الصحية الخاصة بلقاحات كورونا، مؤكداً أن «التطعيم في كربلاء يجري بانسيابية عالية، وهناك إقبال واسع من قبل المواطنين على أخذ اللقاح»، محذراً في الوقت نفسه مما وصفه بـ «كارثة صحية في حال عدم استجابة المواطنين للتلقيح، لكون الإصابات إلى تزايد كبير بسبب التجمعات وعدم الوقاية الصحية».

وتنفي وزارة الصحة بيع بطاقات صحية مزورة. وتقول عضو الفريق الإعلامي الطبي في وزارة الصحة، ربى فلاح حسن، لـ «العربي الجديد»، إنه «ليس هناك بيع للبطاقات، لأنها تحتاج إلى تسجيل على المنصة الإلكترونية، كما توثق البيانات في المراكز والمستشفيات الخاصة». وتشدد على أنّ «بيع البطاقات غير محتمل. ففي الأساس، اللقاحات مجانية والبطاقات مجانية، ما المانع من أخذ اللقاح الذي أثبت فاعليته حتى اليوم؟».

إلا أن مصادر في وزارة الصحة في بغداد تؤكد لـ «العربي الجديد» تتبع مصادر المعلومات التي تحدثت عن بيع بطاقات التطعيم المزيفة بالتعاون مع الأمن الوطني ووكالة الاستخبارات، مؤكدة أن بيان مدير صحة الكرخ في بغداد دفع السلطات إلى فتح تحقيق في الحادث. وعلى الرغم من نفي السلطات الأمر، يبقى من يؤكد، ومنهم المواطن علي جبار، حصوله على بطاقة مزيفة في مقابل 75 ألف دينار (نحو 50 دولاراً) من أحد الأشخاص في بلدة جنوبي العراق. ويشير، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، إلى عدم قناعته بأخذ اللقاح، لكونه أصيب سابقاً بالفيروس، ولم يكن تأثيره كبيراً، مؤكداً أن هناك من حصل على مثل هذه البطاقة بطرق مختلفة.

إلا أن الناشط الحقوقي معتز الجبوري، يؤكد أن مكاتب وعصابات متخصصة بالتزوير تتورط في الظاهرة الجديدة، موضحاً لـ «العربي الجديد» أن البعض، بسبب الوقت الضيق، يعمد إلى شراء مثل هذه البطاقات أو الحصول عليها بوسائل ملتوية للدخول إلى الدوائر أو السفر، مبيناً أن الحكومة مطالبة بالتحرك والتعامل مع الموضوع وإيلائه أهمية كبيرة.

تطعيم على مركب في البرازيل

حملات تلقيح

محاربة كورونا في كل مكان

حملات التلقيح ضد فيروس كورونا طاولت كل أرجاء العالم، سواء في المدن أو الأرياف وعلى شواطئ البحر وصولاً إلى أماكن نائية. وشهدت بعض البلدان حملات تلقيح فردية عبر قصد دور وبيوت لمرضى ومسنين، إلى جانب الحملات الجماعية، وأهمها في المنشآت الكبيرة، كالمطارات والمؤسسات والمصانع. عندما انطلقت حملات التلقيح بشكل فعلي في العالم، واجهت اللقاحات خلال الأشهر التالية متحورات للفيروس دفعت البعض إلى التشكيك بفعاليتها، ودفعت كُثر إلى الامتناع عن أخذها كردّ فعل تتعدد أسبابه أيضاً. لكن آخرين زاد تصميمهم على مواكبة الحملات أخيراً، من أجل تفادي الأسوأ وتجنب الخيار الكارثي المتمثل في حتمية العودة إلى الإغلاق والحجر الصحي الذي تسبب في مشكلات عدة منذ ظهور الفيروس في نهاية عام 2019. واليوم، يؤكد خبراء في الولايات المتحدة أن 99 في المائة من وفيات كوفيد-19 تشمل أشخاصاً لم يتلقوا التطعيم، ما دفع الدكتورة روشيل والينسكي، مديرة مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، إلى القول: «الرسالة الواضحة القادمة تفيد بأن الجائحة أصبحت لغير الملقحين»، علماً أن دولاً أوروبية مثل فرنسا تمارس ضغوطاً على المواطنين لتلقي اللقاح والتزام إرشادات الحماية، وتحذر من أن الحصول على مناعة «سيكون إلزامياً لممارسة أنشطة، بينها تناول الطعام في أماكن مغلقة ودخول صالات الألعاب الرياضية وحمامات السباحة والمتاحف ودور السينما». وتتصدر الصين دول العالم من حيث عدد الجرعات التي أعطيت، تليها الولايات المتحدة ثم الهند والبرازيل والمملكة المتحدة وتركيا والمكسيك وإندونيسيا وروسيا.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس)

ينقلان لقاحات عبر نهر في البيرو

تأخذ جرعة لقاح في كينيا

حملة تلقيح في ريف تركيا

عمال مطار في تايلاند ينتظرون التلقيح

قصد بيتها لإعطائها اللقاح في اليونان

سجينات ينتظرن اللقاح في فنزويلا